في ثاني أيام «جنيف ٧».. مناقشة جدية لسلة الإرهاب.. وخبراء وفد سورية يبحثون مع نظرائهم الأمميين ورقة «المبادئ ١٢»

الوطن – وكالات

عقد وفد الجمهورية العربية السورية برئاسة بشار الجعفري جلسة محادثات ثانية مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا في مقر الأمم المتحدة بجنيف في إطار اليوم الثاني من الجولة السابعة من الحوار السوري السوري، الذي شهد مناقشة جدية لموضوع مكافحة الإرهاب، واجتماعات لخبراء وفد سورية من الفنيين والتقنيين القانونيين مع خبراء وفد دي ميستورا لمناقشة ورقة المبادئ ١٢ نقطة حول أسس وأهداف العملية السياسية.

وقال الجعفري، وفي تصريح صحفي عقب جلسة المحادثات، وفق ما نقلت وكالة «سانا»: «أستطيع أن أقول لكم إننا بدأنا اليوم (الثلاثاء) مناقشة جدية لموضوع مكافحة الإرهاب أي ما يسمى السلة الرابعة ونعتبر أن المناقشات التي دامت نحو الساعتين ونصف الساعة اليوم حول هذا الموضوع أي مكافحة الإرهاب تعتبر مدخلا مهما لاستكمال مناقشة هذا الملف الذي هو أولوية الأولويات بالنسبة لوفد الجمهورية العربية السورية».

وأكد الجعفري أن ملف مكافحة الإرهاب «يجب أن يكون أولوية الأولويات بالنسبة لجميع دول العالم لأن الإرهاب أضحى ظاهرة دولية أصابت أهم عواصم الغرب والشرق الأوسط والشرق بشكل عام وإفريقيا وكل الدنيا»، مضيفاً «ما كنا نحذر منه على مدى سنوات من أن هذا الإرهاب ظاهرة عالمية ستصيب حتى رعاتها تحقق الآن».

وبين «أنه يجري الآن اجتماع خبراء وفدنا من الفنيين والتقنيين القانونيين مع خبراء وفد دي ميستورا لمناقشة ورقة المبادئ ١٢ نقطة حول أسس وأهداف العملية السياسية».

وعقد وفد سورية حتى الآن جلستي مباحثات مع دي ميستورا في إطار الجولة السابعة من الحوار السوري السوري.

وكان دي ميستورا، أكد في لقاء خاص مع وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء في جنيف أنه ينوي إجراء أربع جولات من الحوار السوري في جنيف حتى نهاية العام الحالي. وقال: «نأمل أن تكون لدينا بنهاية هذا العام صورة مختلفة في سورية».

وأقر ميستورا في مقابلة مع وكالة «نوفوستي» الروسية، بأنه من السابق لأوانه الحديث عن دمج أطياف المعارضة المشاركة في مفاوضات جنيف في وفد موحد، لكنه أكد أن الأمم المتحدة تلاحظ تقدما نحو صياغة مواقف موحدة للمعارضة.

وقال: «اليوم توصلنا لأول مرة إلى تلاقي مواقف (أطياف المعارضة السورية). ويمكنني أن أقول إن المعارضة، كما تبدو، تتحرك نحو صياغة موقف موحد من مسائل الدستور. علاوة على ذلك، يتحركون نحو مواقف موحدة من المبادئ الـ١٢ الأساسية المتعلقة بمستقبل سورية والتي تقبلها كذلك الحكومة السورية».

وكشف المبعوث الأممي أن «ممثلي مختلف منصات المعارضة لم يعودوا متفرقين، بل يعملون معاً في غرفة واحدة مع الفريق الأممي من أجل التوصل إلى مواقف موحدة».

واستطرد قائلاً: «قبل عام كان من المستحيل حتى أن أتصور مثل هذا الوضع. إنهم (المعارضون) كانوا يرفضون الاعتراف ببعضهم البعض». وتابع: «كان ذلك بالنسبة لي مفاجأة سارة، عندما وجدت كم نقطة تلاق يمكنهم أن يجدوا فيما بينهم. إنهم ليسوا بعيدين عن بعض المواقف التي سبق للحكومة أن حددتها: «السيادة ووحدة الأراضي وسلامتها، وحماية مؤسسات الدولة وإلخ».

وأوضح دي ميستورا، «في الوقت الراهن أشاهد مقاربة ناضجة جداً، لأنهم يلاحظون أن الدول الكبرى مثل روسيا والولايات المتحدة بدأت فعلا في بحث سبل إنهاء هذا النزاع».

وتابع: إن «المناقشات الفنية بمشاركة وفود المعارضة والحكومة في جنيف ستتعلق ليس بمسائل صياغة الدستور فحسب، بل ستتناول «السلال» الثلاث الأخرى، وهي إدارة البلاد ومحاربة الإرهاب وإجراء الانتخابات».

تصريح صحفي لرئيس وفد الجمهورية بشار الجعفري عقب جلسة محادثات مع دي ميستورا في جنيف (عن الإنترنت)

كما أكد المبعوث الأممي أنه «يجب أن يشارك الأكراد في صياغة الدستور الجديد أو تعديل الدستور الحالي».

وأوضح، أن جنيف تشهد حالياً «مناقشات فنية حول جدول الأعمال وطابع العملية»، وليس عن مضمون الدستور نفسه. وتابع: «عندما يحين الوقت سيكون من الصعب أن نتجاهل صوت الأكراد السوريين». وأضاف إنه يتلقى دائماً تأكيدات أن هناك تمثيلا للأكراد في كافة أطياف المعارضة السورية.

وأكد المبعوث الأممي، أنه عندما يبدأ السوريون في صياغة دستورهم فعلا، ستشارك في هذه العملية كافة مكونات المجتمع السوري.

وبين دي ميستورا، أن قادة العالم أصبحوا يركزون معا على إيجاد الأولويات التي من شأنها أن تسمح بتسوية الأزمة في سورية، موضحاً أن «الأولوية أصبحت عند الجميع الآن محاربة تنظيم داعش وتحرير مدينة الرقة ورفع الحصار عن دير الزور وإيصال المساعدات الإنسانية إضافة إلى كيفية تحقيق الاستقرار في البلاد والذي يأتي فقط عبر الحل السياسي».

من جانبها، عقدت المعارضات بمنصاتها الثلاث (موسكو، الرياض، القاهرة)، أمس، اجتماعاً تنسيقيا لتبادل الآراء، هو الثاني لها في يومين على هامش المشاركة في «جنيف ٧».

وقال رئيس وفد منصة «القاهرة»، فراس الخالدي: وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «لدينا اجتماع ثان اليوم بين الوفود المعارضة الساعة ٢٠,٣٠ (١٨,٣٠ غرينيتش) لتبادل الآراء وتنسيق الرؤية».

وأكد الخالدي، أن «وفد المعارضة بمنصاتها الثلاث أكد لدي ميستورا على الاتفاق التقني بين الوفود». وأضاف: إن «الوفود اتفقت على سلة الدستور وجزء من سلة الانتخابات وملفات أخرى تتعلق بورقة دي ميستورا».

وفيما تسعى «منصة الرياض» ووسائل الإعلام الخليجية الداعمة لها للإيحاء بأجواء من التفاؤل تخيم على جولة جنيف الحالية بما يوحي بقرب موعد الحل للأزمة التي أدمت سورية والسوريين على امتداد سبعة أعوام، يرى مراقبون في دمشق أن هناك مجموعة من التطورات التي دفعت تلك «المعارضات» وداعميها لبث التفاؤل.

فالأزمة الخليجية أدت إلى تصدع «الهيئة العليا للمفاوضات» لاختلاف ولاءاتها بين تيار مؤيد لقطر، وآخر يدعم فريق المقاطعة، مما دفع بهم باتجاهات جديدة بحثا عن ملجأ جديد لهم سواء في منصتي «موسكو» و«القاهرة»، وهو ما يظهر جلياً بما يثار من أنباء عن اجتماعات إيجابية بين وفود تلك المنصات ووفد الرياض.

كما أن لقاء الرئيسين فلاديمير بوتين ودونالد ترامب على هامش قمة الـ«٢٠» الأخيرة في هامبورغ، واتفاقهما المفاجئ على وقف إطلاق النار في جنوب غرب سورية، وقبول واشنطن بالواقع، بعث رسالة واضحة للمسلحين على الأرض والمعارضين في جنيف، دفعتهم نحو البحث الجدي عن اتفاق وعدم العرقلة على غرار الجولات السابقة.

كذلك هزيمة تنظيم داعش الإرهابي في الموصل، وتضييق الخناق عليه في الرقة، دفع بالمعارضة وداعميها للبحث عن حل قبل نهاية داعش التي احتموا بها طويلا، بحسب المراقبين.

وثيقة دي ميستورا

الوطن

كشفت ورقة غير رسمية تتألف من ١٢ بنداً طرحها المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، في جولة «جنيف ٤» التي عقدت في آذار الماضي عن مقترحه بشأن التسوية في البلاد، وطلب فيها من الأطراف السوريين دراستها والرد عليها.

وتتضمن الوثيقة البنود التالية:

١: احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها أرضاً وشعباً.

٢: حماية تمتّع سورية بالمساواة التامة من حيث السيادة الوطنية، وبالحق في عدم التدخل في شؤونها والحفاظ على التمتع بهذه السيادة وهذا الحق، وأن تمارس سورية دورها الكامل في المجتمع الدولي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه، ولا يجوز التنازل عن أي جزء من الأراضي الوطنية، ويظل الشعب السوري ملتزماً باستعادة الجولان السوري المحتل بالوسائل المشروعة والمتاحة.

٣: يقرر الشعب السوري وحده مستقبل بلده بالوسائل الديمقراطية عن طريق صندوق الاقتراع، ويكون له الحق الحصري في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون أي ضغط أو تدخل خارجي.

٤: تكون سورية دولة ديمقراطية وغير طائفية تقوم على المواطنة والتعددية السياسية، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء، وحماية الوحدة الوطنية، والاعتراف بالتنوع الثقافي للمجتمع السوري، وحماية الحريات العامة، وتنعم بحكم يتصف بالشفافية ويشمل الجميع ويخضع للمساءلة، فضلاً عن اتخاذ تدابير فاعلة لمكافحة الفساد والرشوة وسوء الإدارة، بما في ذلك المساءلة أمام القانون الوطني.

٥: تلتزم الدولة بالوحدة الوطنية، وبالتمثيل العادل، وبإدارة المحليات في الدولة والإدارة المحلية الذاتية للمحافظات والمحليات.

٦: استمرارية عمل الدولة ومؤسساتها العامة، وتحسين أدائهما مع إجراء إصلاحات وفقاً لما تقتضيه الضرورة، والالتزام بخدمة عامة تمثل الجنسين وجميع المناطق والمكونات في سورية تمثيلاً كاملاً، ويجب أن يستفيد المواطنون من آليات حماية فاعلة في علاقاتهم بجميع السلطات العامة بطريقة تكفل الامتثال التام لسيادة القانون ولحقوق الإنسان ولحقوق الملكية الخاصة.

٧: الحفاظ على القوات المسلحة قوية وموحدة تحمي بشكل حصري الحدود الوطنية، وتحفظ شعبها من التهديدات الخارجية، وفقاً للدستور، وعلى أجهزة المخابرات والأمن أن تركز على صيانة الأمن الوطني وتتصرف وفقاً للقانون.

٨: الرفض المطلق للإرهاب والتعصب بجميع أشكالها.

٩: احترام حقوق الإنسان والحريات وإيجاد آليات قوية لحمايتها ولاسيما أوقات الأزمة، بما في ذلك عدم التمييز، والمساواة في الحقوق والفرص للجميع من دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق أو الهوية الثقافية أو اللغوية أو نوع الجنس أو لأي سبب آخر من أسباب التمييز، مع تمتع المرأة بكامل الحقوق السياسية والفرص على قدم المساواة مع غيرها، بما في ذلك تمثيلها ومشاركتها بصورة فاعلة في المؤسسات وفي هياكل صنع القرار، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى تمثيل النساء ٣٠ بالمئة على الأقل.

١٠: إسناد قيمة عالية للهوية الوطنية لسورية ولتاريخها القائم على التنوع، وللإسهامات والقيم التي جاءت بها جميع الأديان والتقاليد إلى سورية، بما في ذلك التعايش فيما بين مكوناتها المختلفة، إلى جانب حماية التراث الثقافي الوطني للدولة وثقافاتها المتنوعة.

١١: توفير الدعم لرقيقي الحال وللضعفاء والعجزة والفقراء، وضمان السلامة والمأوى للمشردين واللاجئين، بما في ذلك حقهم في العودة إلى ديارهم إذا رغبوا في ذلك.

١٢: صون وحماية التراث الوطني والبيئة الطبيعية من أجل الأجيال القادمة.

خدام: ثمة تفاؤل بجنيف.. والانتقال السياسي «أزيح»

الوطن

اعتبر الناطق الرسمي باسم «هيئة التنسيق الوطنية– حركة التغيير الديمقراطي» منذر خدام أن «ثمة نوعاً من التفاؤل بإمكانية تحقيق تقدم ما» خلال الجولة السابعة من محادثات جنيف.

وأشار خدام في تدوينة له على صفحته في فيسبوك إلى أن «مصدر التفاؤل هو التغيرات في مواقف بعض الدول المتدخلة في الأزمة السورية خصوصاً ما رشح عن لقاء (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين (ونظيره الأميركي دونالد) ترامب وأنه كان من نتيجته التنسيق بين منصات المعارضة الثلاث».

ورأى خدام أن هذه الجولة «لن تكون مختلفة عن سابقاتها إلا إذا وافقت المعارضة على مناقشة ما هو ممكن، وأعني محاربة الإرهاب والدستور والانتخابات»، مشيراً إلى أن «الانتقال السياسي قد أزيح من دائرة التركيز الدولي عداك عن أن النظام وحلفاؤه لم يقبلوا به يوما».

واعتبر خدام أن «سقف ما يمكن أن يوافق عليه النظام هو حكومة وحدة وطنية تقود البلد وفق الدستور الجديد حتى موعد إجراء الانتخابات»، داعياً المعارضة «ان لا تفوت فرصة ضمان مستقبل ديمقراطي لسورية».

قولاً واحداً

اتفاق التهدئة في الجنوب والتحول الأميركي

صياح عزام

في لقاء «هامبورغ» بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي دونالد ترامب على هامش قمة العشرين، حصل ما ليس في الحسبان، إذ لم يقتصر اللقاء، كما كان يتوقع البعض، على الاكتفاء بالمصافحة والتشارك في جلسات وحوارات ومجاملات وبروتوكولات القمة المذكورة، بل على العكس كان مثمراً، فبدلاً من نصف الساعة التي كانت مقررة له استمر اللقاء ساعتين وربع الساعة، ووصفه وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون بأنه كان بنّاء جداً، وأنه كانت بينهما «كيمياء» إيجابية واضحة جداً.

الرئيس بوتين كان قد استهلّ اللقاء بالقول: إن المكالمات الهاتفية وحدها لا تكفي لحلّ المشاكل الثنائية والقضايا الدولية المهمّة، مؤكداً أهمية اللقاءات الشخصية، بدوره أكد ترامب أن الولايات المتحدة تتطلّع إلى إقامة علاقات إيجابية مع روسيا.

وفي مؤتمر صحفي أعقب اللقاء، أشار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى أن الطرفين الروسي والأميركي، كانت وجهة نظرهما متطابقة بالنسبة لوحدة وسلامة الأراضي السورية، وأن الرئيسين اتفقا على تطبيق وقف إطلاق النار في جنوب سورية، درعا والقنيطرة والسويداء، اعتباراً من ظهر يوم التاسع من شهر تموز الجاري، موضحاً أن الشرطة العسكرية الروسية ستعمل على حماية الأمن هناك بالتنسيق مع الولايات المتحدة والأردن.

وبالفعل، تمّ تنفيذ وقف إطلاق النار في الوقت المحدد، والملفت للنظر هنا، أن معارضة منصة الرياض لم يرق لها هذا اللقاء والاتفاق الذي انبثق عنه، مدّعية أن الاتفاق جاء لحماية أمن إسرائيل! فعجيب أمر هذه المعارضة!

لقد دبّت النخوة في رؤوس قادتها فجأة، وفطنوا إلى الخطر الإسرائيلي الآن، متناسين تنسيقهم مع إسرائيل عند شريط فصل القوات السورية الإسرائيلية، ومن قبل جبهة النصرة وغيرها من الميليشيات المسلحة التي يراهنون عليها، ويعتبرونها جزءاً من ثورتهم المزعومة، والأكثر من ذلك أن أحد هؤلاء المعارضين زار إسرائيل وطلب منها قصف دمشق.

على أي حال، نعود للقول: إن هذه القمة الروسية الأميركية أحدثت اختراقاً إلى حد ما في مسار العلاقة الروسية الأميركية وضيقت الفجوة بين الطرفين، وقد تدفع بمساري أستانا وجنيف قدماً إلى الأمام للتوصل إلى إنهاء الأزمة في سورية.

وحسب مصادر مطلعة، فإن الولايات المتحدة قد وصلت إلى طريق مسدود في رهاناتها على رسم خطوط حمراء في سورية، خاصة أمام تقدم الجيش السوري وحلفائه في البادية السورية وباتجاه الحدود مع العراق، هذا إلى جانب تصاعد التجاذب التركي الكردي في الشمال السوري، وبدء تراجع المواقف العدائية لسورية في الغرب تحت ضغط الوقائع والمصالح، وازدياد خطر الإرهاب في أوروبا؛ كل هذا دفع الإدارة الأميركية إلى القبول بالرعاية الروسية لإمساك الدولة السورية بجغرافيتها الموحدة، والتنسيق مع موسكو لإيجاد حل سياسي في سورية.

إضافة إلى ما تقدم، أكد العديد من المحللين السياسيين والمتابعين للعلاقات الروسية الأميركية أن وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر قد أجرى لقاءات خلال المرحلة الماضية مع رؤساء أميركا وروسيا والصين، وقدم لهم نصائح حول أخطار التصادم والمواجهات، وضرورة الابتعاد عن محاولات فرض التفرد أو فرض الإرادات، نظراً للتكاليف الباهظة التي تترتب على ذلك بالنسبة للجميع، مؤكداً لهم أن مواجهة الإرهاب أصبحت مصلحة عليا لكل الدول، وبالتالي فإن التفاهم هو المطلوب، وقد تكون هذه النصائح لعبت دوراً في تحقيق هذا اللقاء الروسي الأميركي في هامبورغ على أي حال يمكن القول إن المحاولات الأميركية لتحجيم مكانة روسيا العائدة بقوة إلى الساحة الدولية لم تنجح، بل استطاعت روسيا فرض حضورها بصيغة جديدة وفاعلة ولم يعد ممكناً توقع عودتها إلى الوراء، وبالتالي فإذا كان التعاون الروسي الأميركي حاجة أميركية، فهو هدف لروسيا.

باختصار، يشكل اتفاق التهدئة في الجنوب السوري منعطفاً في المسار السياسي والميداني للحرب الإرهابية ضد سورية، ويبقى التساؤل المهم، هل يصمد هذا الاتفاق، ويدفع بمسارات أستانة وجنيف إلى الأمام باتجاه إيجاد حل سياسي يحفظ وحدة وسلامة الدولة والأراضي السورية، وخاصة أن إسرائيل أعلنت أن لها شروطها تجاهه، وأنها لا تعدّ نفسها ملزمة به؟ وهل سيستمر التنسيق من قبل أميركا مع روسيا؟

الأردن: فتح المعابر لن يتم إلا بوجود جهة رسمية سورية تسيطر عليها

وكالات

أكدت الأردن أن استقرار سورية يعتبر مصلحة إستراتيجية، وأن فتح معبر نصيب على الحدود السورية الأردنية «مصلحة للطرفين»، مشدداً على أن فتح المعابر لن يتم إلا في حال ترسيخ الأمن والاستقرار في الجنوب السوري ووجود جهة رسمية سورية تسيطر عليها. جاء ذلك في مقابلة نشرتها صحيفة «الغد» الأردنية مع وزير الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة محمد المومني، الذي تحدث عن «الهدنة» بجنوب سورية والتي تم الإعلان عنها بفضل اتفاق روسي أميركي أردني، وقال المومني: إن «استقرار سورية يعتبر مصلحة إستراتيجية، إذ تهتم عمان بإعادة اللاجئين إلى وطنهم وبفتح المعابر كمصلحة مشتركة للدولتين». وبخصوص فتح معبر نصيب على الحدود السورية الأردنية، قال المومني: إنه «مصلحة للطرفين». لكنه أقر في الوقت نفسه أن الحديث عن فتح المعبر سابق لأوانه إلى حين اتضاح الرؤية حول الجهة التي ستسيطر على هذا المعبر من الجانب السوري.

وشدد في هذا الخصوص على أن الأردن لن يتعامل إلا مع السوريين وحدهم، وأوضح أن أي طلب لفتح المعابر لن يتم التعامل معه إلا في حال ترسيخ الأمن والاستقرار في الجنوب السوري بحيث يفضي لاحقا إلى وجود جهة رسمية سورية تسيطر على المعابر. وتابع قائلا: «نحن نعلم أن النظام السوري لا يملك السيطرة على معبر نصيب لذا من الصعب الحديث الآن عن فتحه».

وأكد أن تحقيق الاستقرار في سورية يملي بالضرورة التعامل بعقلانية مع جميع قوى المجتمع السوري على الأرض السورية، وشدد على أنه من الواجب أن تتعامل الحكومة السورية مع «قوى اجتماعية وعشائرية تربطها بالأردن بها علاقات جيدة»، وكذلك مع «قوى معتدلة ساهم الأردن وعدد من الدول بتدريبها وتقويتها من أجل محاربة الإرهاب في سورية والعراق»، باعتبارها جزءا من النسيج الوطني السوري.

واستطرد قائلاً: «ففي حال تمت هزيمة جميع قوى الإرهاب بسورية يبقى الحديث عن قوى المعارضة المعتدلة وقوى النظام ومن يدعمها، وهنا يجب أن يتم الوصول لتهدئة وتفاهمات ووقف للأعمال العدائية».

وبشأن اتصالات الحكومة الأردنية مع دمشق، أكد المومني أن هناك عدة مستويات من التواصل، كما أن هناك تواصلا غير مباشر من خلال القوى الفاعلة كروسيا، إضافة إلى تواصل عن طريق القنوات الدبلوماسية، إذ أعاد الوزير إلى الأذهان أن القنوات الدبلوماسية لم تنقطع طوال فترة الأزمة، فسفارتنا بدمشق وسفارتهم بعمّان تعملان بشكل طبيعي وفق الأصول الدبلوماسية.

بروكسل بحثت مع روسيا عن دور.. وباريس: يجب توسيعه

ترحيب دولي بالاتفاق الثلاثي بشأن جنوب غرب سورية

وكالات

تواصل الترحيب الدولي بالاتفاق الروسي الأميركي الأردني حول إنشاء «منطقة تخفيف تصعيد» في جنوب غرب سورية، فبينما أعربت كازاخستان عن أملها في تطور التعاون بين موسكو وواشنطن لاستعادة السلام والاستقرار في سورية، دعت فرنسا إلى توسيعه ليشمل كل الأراضي السورية، في وقت كان الاتحاد الأوروبي يبحث مع روسيا عن دور في الاتفاق.

وتوصلت الولايات المتحدة وروسيا والأردن يوم الجمعة الماضي إلى اتفاق على إنشاء «منطقة تخفيف تصعيد» في جنوب غرب سورية، تمخضت عن هدنة دخلت حيز التنفيذ ظهر الأحد الماضي.

ووفقاً لما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، فقد رحبت كازاخستان في بيان نشرته وزارة خارجيتها على موقعها الإلكتروني، جاء فيه: يعتبر بدء سريان الهدنة اعتبارا من ٩ يوليو (تموز) ٢٠١٧ في محافظات القنيطرة ودرعا والسويداء بمثابة خطوة عملية أخرى نحو وقف شامل للأعمال القتالية في كل أراضي سورية.

وأعربت الوزارة عن أملها في التطور اللاحق للتعاون البناء بين روسيا والولايات المتحدة وكافة الأطراف المعنية الأخرى من أجل استعادة السلام والاستقرار في سورية.

من جانبها كشفت رئيسة الدبلوماسية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني عن أنها ستبحث مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في بروكسل عن دور الاتحاد الأوروبي المحتمل في الهدنة.

وقالت موغيريني: هناك مسائل يمكن للاتحاد الأوروبي النظر فيها ودراستها من أجل المساعدة في عودة الحياة الطبيعية إلى مناطق سورية، وهذا عندما يتم تنفيذ القرارات وعندما نشاهد أنه يجري احترام الاتفاقات. طبعاً سأبحث كل ذلك الثلاثاء مع الوزير لافروف في بروكسل».

وشددت موغيريني على أنه «لو كانت هناك فرص لدعم هذه الاتفاقات بإجراءات إضافية من جانب الاتحاد الأوروبي فإنه سيقوم بذلك ولكني اعتقد أننا لا نزال في مرحلة مبكرة جداً».

وقبل ذلك رأت فرنسا في الاتفاق حول جنوب غرب سورية خطوة إيجابية للوصول إلى وقف حقيقي لأعمال العنف. وبحسب بيان للمتحدث الرسمي للخارجية الفرنسية نقله موقع «اليوم السابع» الالكتروني المصري، فإن «اتفاق تخفيف التوتر الخاص بمناطق درعا والقنيطرة والسويداء يمثل خطوة إيجابية من شأنها الوصول إلى وقف حقيقي لأعمال العنف والسماح بوصول المساعدات الإنسانية» وأضاف «يجب أن يتوسع هذا المنحى ليشمل الأراضي السورية كافة، ولاسيما في إطار اجتماعات أستانا».

وقال البيان: إن هذه المحادثات يجب أن تكون فرصة تتمكن فيها جميع الأطراف من الالتزام فعلياً بضمان حماية المدنيين، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية الآمن والكامل والفوري ومن دون عوائق إلى جميع من هم بحاجة إليها في أنحاء سورية كافة. لكن البيان لم يستطع أن يحيد عن التقرب من واشنطن بالغمز من باب اتهامها لدمشق باستخدام السلاح الكيماوي. وقال: «إن وقف الأعمال العدائية والكف النهائي عن استخدام الأسلحة الكيميائية والتفكيك الكامل لمخزوناتها هي من الأولويات الملحة لوقف معاناة الشعب وإتاحة المجال لإحراز تقدم في جنيف»

في الأثناء أشار رئيس قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية في جامعة موسكو للعلوم الإنسانية نيكولاي بلاتوشكين وفق وكالة «سانا» إلى أن تعنت النظام التركي في عرقلة إنشاء منطقة تخفيف التصعيد في شمال سورية لن يدوم طويلاً لأن الأتراك غير قادرين على الوقوف في وجه التعاون الروسي الأميركي، على حين اعتبر المدير العام لمركز المعلومات السياسية في موسكو ألكسي موخين أن موقف النظام التركي من الأزمة في سورية سوف يتخذ طابعا أكثر تعنتا في المستقبل نظرا للتعقيد الذي يسود العلاقات التركية مع الولايات المتحدة من جهة ومع ألمانيا من جهة أخرى موضحاً «أن تركيا كلما غاصت عميقا في الأزمة في سورية كان نهجها أكثر عناداً وتخبطاً».

وكان مركز أنباء الأمم المتحدة نقل عن المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس ترحيبه بالاتفاق حول جنوب غرب سورية في بيان نقلته «سانا»، معتبراً أنه «هذه خطوة مهمة نحو الحد من العنف وزيادة وصول المساعدات الإنسانية بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن التي تسعى إلى تحقيق وقف شامل للأعمال القتالية على نطاق البلاد».

الرئيس الأميركي دونالد ترامب متحدثاً مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين خلال اجتماعهما الثنائي في قمة مجموعة العشرين في هامبورغ، ألمانيا (رويترز – أرشيف)